كل لزمه دعوى الآخر بها برهن قبل وان برهنا فبينة المستأجر في الغصب
وبينة المؤجر في اجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول
للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول
للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة وقالا يتحالفان والقول للعبد
وقالا يتحالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول
لها فيما يصلح لهما وله فيما يصلح له اولهما وبعد احدهما القول للحي
للميت وعند ابي يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز
مثلها لها ولورثتها وعند محمد للرجل أو لورثته وان كان احدهما
مملوكا فالكل للحر في الحياة وفي الموت وقالا المأذون والمكاتب كالحر
فصل قال ذو اليد هذا الثوب او دعنيه فلان الغائب او أعارنيه
او آجرنيه أو رهنيه او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت
خصومة المدعي وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيل لا تندفع
وبه يؤخذ وان قال الشهود او دعنيه لا نعرفه لا تندفع بخلاف
قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام
خلافا لمحمد ولو قال اشتريته مني لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقة او
غصبته مني وان برهن ذو اليد على ايداع الغائب وكذا اذا قال اشتريته مني
خلافا لمحمد ولو قال المدعي انتبعته من زيد وقال ذو اليد او دعنيه هو

هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه باب
دعوى الرجلين لا تقبل بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارج فيه
احق برهنا على ذي يد آخر قضي به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا
وبرهن على صدقته فان ارخا فالسابق احق فان اقرت لاحدهما قبل
البرهان فهي له فان برهن الآخر بعد ذلك قضي له وان برهنا احدهما
قضي له ثم برهن الآخر لا تقبل الا ان اثبت سببه وكذا المقبل
برهان خارج على ذي يد ينكاحه ظاهرا الا أن اثبت سببه وان برهنا
على شراء شيء من آخر فكل نصفه بنصف ثمنه أو ترك احدهما بعدما
قضي لهما الا ياخذ الآخر كلا فان كان لاحدهما يدا أو تاريخ فهو اولى فان
ارخا فالسابق اولى وان كان لاحدهما يد والآخر تاريخ فذو اليد اولى
والشراء احق من هبة وصدقة مع قبض والهبة والصدقة فيما يحتمل
القسمة سواء وكذا الشراء والمهر عند ابي يوسف وقال محمد الشراء اولى
وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض اولى به وهبة معه فان كانت بشرط
العوض فهي اولى وان برهن خارج على ملك مرسل او شراء مؤرخ او
احدهما غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشراء من
زيد والآخر على بيعه منه وتاريخهما فيهما سواء وكذا لو وقت
احدهما فقط ولو برهن خارج على الشراء من شخص وآخر على الهبة

Copyright © King Saud University